الجمعة ١٤ / آذار/٢٠٢٥

كاتس يجدد رسالته إلى الشرع ويتوعده بتحليق الطائرات في سماء سوريا عند اللزوم؛ رويترز: توقعات بزيارة قيادات من دروز سوريا لهضبة الجولان؛ العرب: وقد درزي سوري في تل أبيب: انقلاب عميق في العلاقة بين الطائفة وإسرائيل؛ الخليج: إسرائيل تستبيح سوريا؛ ناشيونال إنترست: ماذا تريد إسرائيل من سوريا من العنف بقاعدة ماذا تريد إسرائيل من سوريا أموسكو: روسيا تستقبل أكثر من ٨ آلاف سوري فارين من العنف بقاعدة تركيّة السوريا معدّة سلفاً؛ الخليج: سوريا وطموحات أردوغان الرئاسية؛ نيزافيسيمايا غازيتا: روسيا تركيّة السوريا معدّة تبحثان عن نقاط مشتركة في سوريا؛ الجزيرة: لماذا منح ترامب الضوء الأخضر لاتفاق الشرع وقسد؛ لوموند: الانتقال بسوريا في خطر! باحثون إسرائيليون: لا الترانسفير ولا تجديد القتال. نعم المطريق الثالثة لتحقيق أهداف الحرب! بوتين: نوافق على اقتراح وقف القتال في أوكرانيا بشروط؛ ترامب: واشنطن ترى أن التعاون مع موسكو بشأن أوكرانيا يسير بشكل جيد؛ فز غلياد: تركيا ببون دعم أميركي؛ فز غلياد: الولايات المتحدة بحاجة إلى النفط الروسي للحروب التجارية! الغارديان: هل بريطانيا مستعدة لوقوع كارثة..؟!!

الموضوع الرئيس: إسرائيل تضغط على سوريا وإدارتها الجديدة..؟!!

وجه وزير دفاع إسرائيل يسرائيل كاتس رسالة إلى الرئيس الشرع ووصفه بازعيم الجماعة الإسلامية المتطرفة! الذي سيجد الطائرات تحلق في سماء بلاده وتهاجم الأهداف الإرهابية فيها. وجاءت تصريحات كاتس في أعقاب الهجوم الذي شنته الطائرات الإسرائيلية أمس على منطقة امشروع دمر! في دمشق واستهدفت بحسب وسائل إعلام إسرائيلية، قيادي في حركة "الجهاد الإسلامي" الفلسطينية. وقال كاتس مؤكدا تبنيه الهجوم على دمشق: "أينما يتم تنظيم نشاط إرهابي ضد إسرائيل، سيجد زعيم الجماعة الإسلامية المتطرفة طائرات سلاح الجو تحلق في السماء وتهاجم الأهداف الإرهابية". وأفادت مصادر لروسيا اليوم، بسقوط صاروخين على منطقة مشروع دمر، وتضرر عدد من المباني جراء القصف الذي ترافق مع دوى انفجارات قوية.



وبحسب القدس العربي، نفت مصادر من حركة الجهاد الإسلامي لتحرير فلسطين أن يكون أيا من كوادرها القيادية أو عناصرها قد تعرض للإصابة نتيجة الغارة الإسرائيلية، وقالت المصادر إن الغارة بأنها "تحمل رسائل سياسية أكثر من أنها كانت تريد استهداف أي من كوادر الحركة".

في المقابل، توقع دروز سوريون أن تزور مجموعة تضم نحو ١٠٠ شخصية كبيرة من الطائفة هضبة الجولان التي تحتلها إسرائيل يوم الجمعة، في إشارة أخرى تدل على دعم إسرائيل لهذه الأقلية. ومن المتوقع، بحسب رويترز، أن تلتقي المجموعة بالشيخ موفق طريف، الزعيم الروحي للدروز في إسرائيل، بالإضافة إلى أعضاء آخرين من الطائفة، وأن تزور مقاماً دينياً. وفي إسرائيل، يخدم الكثير من الدروز في الجيش والشرطة، بما في ذلك خلال حرب غزة، وتبوأ بعضهم مناصب رفيعة. وزيارة يوم الجمعة أحدث مؤشر على دعم إسرائيل للدروز منذ وقف إطلاق النار في لبنان وإطاحة الرئيس الأسد، أواخر العام الماضي.

وقالت الخارجية الإسرائيلية، أمس، إن إسرائيل أرسلت مساعدات إنسانية إلى الدروز في سوريا، خلال الأسابيع القليلة الماضية، في إشارة أخرى إلى دعم إسرائيل لهذه الأقلية. وقالت الوزارة في بيان: "في عملية جرت خلال الأسابيع القليلة الماضية، تم حتى الآن تسليم عشرة آلاف حزمة من المساعدات الإنسانية للدروز في مناطق القتال في سوريا". وأضافت الوزارة أن الحزم اشتملت على سلع أساسية مثل الزيت والطحين والملح والسكر، وتم تسليم معظمها إلى محافظة السويداء جنوب سوريا.

ووفقاً لصحيفة العرب، فإنّ الزيارة الأولى من نوعها، تظهر وجود انقلاب في العلاقة بين الطرفين من التوجس والتوتر إلى بناء الثقة، بينما يجد دروز سوريا أنفسهم تحت ضغط الاستقطاب الطائفي في البلد بعد الهجمات التي طالت العلويين في الساحل السوري. وتشير هذه الزيارة إلى أن العلاقة بين إسرائيل والطائفة لم تعد محصورة في سكان الجولان، بل تشمل شخصيات دينية من العلاقة بين إسرائيل وهو ما يعني أن هناك فئة مهمة من الدروز لم تعد تثق بقدرة الدولة السورية على حمايتها، ما يدفعها إلى البحث عن بديل حتى لو كان إسرائيل؛ كما تعكس الزيارة أيضا استمرار إسرائيل في إستراتيجية استخدام الدروز كوسيلة الختراق النسيج السوري، سواء عبر تقديم مساعدات أو من خلال الإعلان عن الاستعداد لحمايتهم من السلطات الجديدة.

وبحسب العرب، يثير التقرب الإسرائيلي من الطائفة توجسا وانقساما في سوريا وحتى في لبنان، حيث يرى اخرون أن حيث يرى آخرون أن الانفتاح عليها ضروري لحماية الأقلية في ظل المتغيرات الداخلية والإقليمية. وينتظر أن يجد نتنياهو



في هذه الزيارة دعما لسياسته الهادفة إلى استقطاب الدروز من خلال الإيحاء بأن إسرائيل ستحميهم، وكان أعلن قبل أيام خطة لتطوير وضع دروز إسرائيل الذين عاشوا لعقود تحت التهميش.

ورأت افتتاحية الخليج الإماراتية: إسرائيل تستبيح سوريا، إن ما تقوم به إسرائيل جهاراً نهاراً وتحت نظر العالم كله الذي يكتفي بالمراقبة والصمت المطبق هو عدوان سافر على دولة مستقلة ذات سيادة، وانتهاك لكل القوانين الدولية ولميثاق الأمم المتحدة، وتهديد مباشر للوحدة الترابية لدولة عربية عضو في الأمم المتحدة؛ إنه احتلال معلن لا يخفيه قادة الاحتلال تحت ذرائع شتى لا تخفى أهدافهم ومراميهم في السعى لتقسيم سوريا إلى كانتونات طائفية تمكنها من إضعاف سوريا ووضعها في إطار ما ترسمه للمنطقة من مخططات خبيثة من بينها «الشرق الأوسط الجديد» الذي تكون فيه الدولة المهيمنة.

وأضافت الخليج: من الواضح أن إسرائيل لن تنسحب إلى المواقع التي كانت فيها قبل سقوط النظام السابق، وهي تستعد لإقامة طويلة، وربما دائمة، وتضمّ الأراضي الجديدة إلى ما كانت احتلته من مرتفعات الجولان عام ١٩٦٧، وهي تستعد لترسيخ وجودها العسكري من خلال إقامة مواقع عسكرية جديدة في المنطقة العازلة على طول منطقة تبعد نحو ٢٥ كيلومتراً عن السياج الحدودي السابق، وبتوجيه من المستوى السياسي، ووفقاً لصحيفة «هاآرتس» يتعين على الجيش الإسرائيلي منع أي تمركز عسكري للقوات السورية على عمق حوالي ٢٥ كيلومتراً من الحدود مع إسرائيل؛ من الواضح أن إسرائيل تسعى في إطار ما تنفذه إلى إعادة تشكيل حدودها على حساب سوريا.!!!

واعتبر سيث فرانتزمان في مجلة ناشيونال إنترست الأمريكية، أنه مع استمرار الصراع في سوريا، قد تُخطط إسرائيل لمواجهة أوسع نطاقًا مع الحكومة الجديدة؛ يتزايد تركيز إسرائيل على التطورات في سوريا؛ أنشأ الجيش الإسرائيلي مواقع جديدة في المنطقة العازلة وعلى قمة جبل الشيخ المُطلة على جنوب سوريا وشمال إسرائيل ولبنان. وقد سيطرت قوات الجيش الإسرائيلي على الجانب السوري من الجبل في ٨ كانون الأول؛ اتسمت التحركات الأولى بالهدوء في البداية، وتضمنت ضربات على معدات عسكرية تابعة للنظام السوري السابق؛ إلا أن أواخر شباط وأوائل آذار شهدا تحولاً ملحوظاً في لهجة الموقف.

ففي ٩ آذار، نشرت الخارجية الإسرائيلية منشوراً على مواقع التواصل الاجتماعي مرفقاً بصورة للرئيس الشرع. وقالت الوزارة: "الجهاديون الذين يرتدون البدلات لا يزالون جهاديين. والمجزرة في سوريا تثبت ذلك". وجاء بيان الوزارة في أعقاب القتال في مدينة اللاذقية السورية، حيث قُتل العديد من المدنيين؛



وبعد عمليات القتل في اللاذقية التي تحمل دلالات سياسية ودينية أدان المسؤولون الإسرائيليون المجزرة وحذّروا دمشق من تكرارها بحق الأكراد أو الدروز في سوريا؛ تستهدف إسرائيل الآن الرئيس الشرع وهيئة تحرير الشام تحديدًا؛ إن إدانات إسرائيل لدمشق وقرارها بفرض نزع السلاح في جنوب سوريا تمثّل تحديًا محتملًا للشرعية، كما تُظهر استعداد إسرائيل لاتخاذ موقف أكثر عدوانية. وقد نفذت إسرائيل عمليات عسكرية في سوريا على مر السنين، ومعظمها كان سرّياً؛ وعندما سقط نظام الأسد، بدا الأمر خبرًا سارًا لإسرائيل؛ ومع ذلك، لم يحدث أي توافق مع السلطات الجديدة في دمشق. بدلًا من ذلك، نقذ الجيش الإسرائيلي ضربات في جنوب سوريا مستهدفًا قواعد النظام السوري السابقة.

في الوقت الحالي، تابع الكاتب، تتكون قوات الأمن التابعة للشرع من رجال يحملون أسلحة خفيفة ومركبات مدنية مثل شاحنات البيك أب التي أُعيد استخدامها للاستخدام العسكري. وهم، باختصار، لا يشكلون جيشا نظاميا، كما تُظهر الكارثة في اللاذقية افتقار الشرع للسيطرة على قواته. وبعض من يدعمون الحكومة الجديدة هم من المتمردين السوريين السابقين في جنوب سوريا. وقد تلقت بعض هذه الجماعات دعمًا ضمنيًا من إسرائيل والأردن خلال الحرب الأهلية؛ لذلك، من المرجح أن يكونوا مرنين، في الوقت الحالى، تجاه سياسات إسرائيل الجديدة.

في الواقع تلوح في الأفق أسئلة أوسع: هل ستبذل إسرائيل المزيد من الجهود لدعم الدروز؟ هل سيطلب الدروز مساعدة إسرائيل أم سيجدون تسوية مع دمشق، كما يبدو أنه يحدث؟ وإلى جانب المناطق الدرزية في السويداء، على بُعد حوالي ثلاثين ميلًا من حدود الجولان، تلعب مناطق أخرى دورًا أساسيًا في جنوب سوريا. ويدير الجيش الأمريكي حامية في التنف بالقرب من الحدود الأردنية العراقية. وفي هذا المكان تدعم الحامية الجيش السوري الحر، وهي وحدة صغيرة من المتمردين السوريين السابقين دُربت لمحاربة داعش؟ وفي حين أن الخطاب الإسرائيلي الذي يدين الحكومة السورية الجديدة هو مجرد خطاب حتى الآن، فمن الواضح أن القدس تعمل على صياغة سياسة جديدة أكثر قوة في سوريا.!!!!

أخبار عن سورية:

موسكو: روسيا تستقبل أكثر من ٨ آلاف سوري فارين من العنف بقاعدة حميميم... الشرع يوقع على الإعلان الدستوري... العرب: الإعلان الدستوري جزء من خارطة طريق تركية لسوريا معدة سلفاً... الخليج: سوريا وطموحات أردوغان الرئاسية... نيزافيسيمايا غازيتا: روسيا والولايات المتحدة تبحثان عن نقاط مشتركة في سوريا... الجزيرة: لماذا منح ترامب الضوء الأخضر لاتفاق الشرع وقسد... لوموند: الانتقال بسوريا في خطر..؟!!



صرحت متحدثة الخارجية الروسية أن روسيا وفرت مأوى في قاعدة حميميم الجوية باللاذقية للفارين من مجازر الأيام الأخيرة، واستضافت أكثر من 9 آلاف شخص معظمهم من النساء والأطفال. وقال المتحدثة: "نشعر بصدمة بالغة إزاء الأحداث المأساوية التي وقعت في سوريا. الضحايا المدنيون أبرياء، واستخدام العنف ضد السكان المدنيين أمر غير مقبول ولا يمكن تبريره بأي شكل من الأشكال مطلقا، وموسكو تدين مجازر المدنيين وتأمل في معاقبة المسؤولين عنها". وأضافت أن موسكو "تدين بشكل قاطع هذه المجازر الجماعية، ونعرب عن تعازينا لأسر الضحايا". وأوضحت: "نحن نعتقد أن السلطات الحالية في دمشق تدرك مسؤوليتها في حماية حقوق المواطنين وأوضحت: "نحن نعتقد أن السلطات الحالية في دمشق تدرك مسؤوليتها في حماية حقوق المواطنين الشرعية في سوريا، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية. ونحن نتابع عن كثب جهودهم لاستعادة الأمن والنظام. وقد أكدت القيادة السورية التزامها بالحفاظ على الوحدة الوطنية. كما تم تشكيل لجنة للتحقيق في هذه الأحداث، ونأمل أن يتم تحديد المسؤولين عن هذه الأعمال ومعاقبتهم بشكل عادل". وأشارت المتحدثة إلى أن روسيا تحافظ على اتصالات مع السلطات السورية الحالية .!!!

وفي دمشق، وقع الرئيس الشرع على الإعلان الدستوري، الذي قالت لجنة صياغة الإعلان الدستوري إنه يستمد مشروعيته من الرغبة في بناء سوريا الجديدة. وقال الشرع بعد تسلمه مسودة الإعلان الدستوري: "نأمل أن يكون ذلك فاتحة خير للشعب السوري على طريق البناء والتطور، ونتمنى أن يكون هذا تاريخ جديد لسوريا نستبدل به الجهل بالعلم والعذاب بالرحمة". بدورها، قالت اللجنة إنها عملت في فضاء حرية دون تقييد، و"تم التأكيد على التزام الدولة بوحدة الأرض والشعب واحترام الخصوصيات الثقافية"، مشيرة إلى "أننا حرصنا على باب خاص بالحقوق والحريات لخلق توازن بين الأمن المجتمعي والحرية".

وأوضحت اللجنة، بحسب روسيا اليوم، أن "الإعلان نص على حقوق الرأي والتعبير والإعلام والنشر والصحافة وعلى ضمان حق الملكية وحق المرأة في المشاركة في العمل والعلم، وعلى حرية الرأي والتعبير والصحافة والنشر وعلى الفصل التام بين السلطات". وذكرت أنه تم الإبقاء "على مقتضى أن الفقه الإسلامي هو المصدر الأساسي للتشريع، وأن دين رئيس الجمهورية الإسلام وأن الدولة تحترم جميع الأديان، وتكفل حرية القيام بجميع شعائرها على أن لا يخل ذلك بالنظام العام"، مؤكدة أن "الأحوال الشخصية للطوائف الدينية مصونة ومرعية". وأفادت بأنه بموجب الإعلان المجلس الشعب الحق في استدعاء الوزراء واستجوابهم، كما أنه ينص على أهمية القضاة وأحكامهم واستقلاليتهم. وترك الإعلان أمر عزل الرئيس أو فصله أو تقليص سلطاته لمجلس الشعب". وأضافت اللجنة: "عملنا على حل المحكمة الدستورية القائمة، وضبط إعلان حالة الطوارئ بموافقة مجلس الشعب"، معلنة أنه "تم الطوارئ بموافقة مجلس الشعب"، معلنة أنه "تم الطوارئ بموافقة مجلس الشعب"، معلنة أنه "تحديد المرحلة الانتقالية بخمس سنوات".!!!



وبحسب تقرير لصحيفة العرب، يسير كل شيء في سوريا وفق الترتيبات التي وضعتها تركيا ضمن خارطة الطريق التي أعدتها لإسقاط بشار الأسد وتنصيب حكم إسلامي موال لها، مستفيدة من تعقيدات سياسية وأمنية في المنطقة. ويمضى الأتراك قدما في تنفيذ الخارطة بدقة متناهية وفق مراحل تعبر عنها المبادرات التي يعلن عنها الرئيس الشرع وعلى رأسها ختم الإعلان الدستوري، والتي تهدف إلى طمأنة السوريين وإشغالهم عن أحداث الساحل السوري وما خلفته من جرائم ضد الطائفة العلوية. والخميس بدأ وزير الخارجية التركي هاكان فيدان ووزير الدفاع يشار غولر ورئيس جهاز الاستخبارات إبراهيم قالن زيارة إلى دمشق، لإجراء مباحثات رسمية. ويرى مراقبون أن هذه الزيارة، التي تشمل مشاركة أهم الشخصيات السياسية والاستخبارية التركية، تظهر أن أنقرة تراقب ما يجرى في سوريا عن كثب، وأنها لا تترك شيئا للصدفة، وخاصة الملف الأمني.

ووجود فيدان، الرجل القوي والذراع اليمنى لأردوغان والذي يمثل وفق مختلف القراءات البديل المستقبلي في تركيا، أكبر دليل على أن هدف الزيارة هو الوقوف على الوضع وتقييم الخطوات التي تم قطعها إلى حد الآن والتخطيط لتنفيذ عناصر جديدة في الخطة بما يتماشى مع مرور الوقت وحالة الاستقرار السياسي والأمني في سوريا؛ وتوقيت الزيارة مهم، حيث تأتي بعد الهجوم على الساحل السوري والتداعيات السلبية التي خلفها على صورة الإدارة الجديدة، والحاجة إلى اتخاذ خطوات لتطويق الغضب الشعبى في الساحل، وتهدئة مخاوف بقية الطوائف، وخاصة امتصاص الغضب الدولى على الهجوم. وأردفت العرب أنه ليس معروفا ما إذا كان السوريون سيعارضون هذا الإعلان الدستوري عبر الاستفتاء أم سيتم تمريره ضمن موجة التغيير الحاصلة في البلاد. وما يخيف الناس هو الانفلات الأمني، أما الكلام عن الصياغات الدستورية وما يترتب عليها فإن الشعوب في العادة لا تنتبه إليه، ربما تنتبه عندما يتأخر وقت الانتباه، وتجد نفسها أمام سلطات رئيس أو مجلس تسيطر على كل شيء.

وقال ممثل الحركة الكردستانية في سوريا زيد سفوك إن توقيع الإعلان الدستوري من قبل الشرع وتشكيل مجلس الأمن القومي وتثبيت مرحلة انتقالية بخمس سنوات ستسبب انقساما داخليا وستفرض معادلة جديدة: نظام جديد ومعارضة جديدة. وتركز الخطة التركية، التي تهدف إلى توفير الاستقرار لنظام حليفها الشرع، على الانفتاح على قوى طائفية وعرقية وتقديم مشاريع اتفاقيات لفائدتها لقطع الطريق على أي محاولة لتوظيفها في تخريب تجربة حكم الإسلاميين الفتية. وكان واضحا نجاح هذه الخطوة، حيث تزامن الاتفاق مع قوات سوريا الديمقراطية (الأكراد) والفعاليات الدرزية في السويداء مع الهجوم المروع على الساحل، ما مكن من تحييدهما وعزل العلويين بانتظار اتفاق آخر معهم لا يقدم المزايا نفسها التي قدمت إلى الدروز والأكراد.



وضمن سياسة الطمأنة وشراء ثقة الشارع، يأتي الدعم القطري لسوريا من خلال العرض الجديد بشأن توزيع الغاز. وأمس قالت ثلاثة مصادر مطلعة على الأمر إن قطر ستبدأ تزويد سوريا بالغاز عبر الأردن لتعزيز إمدادات الكهرباء الهزيلة في البلاد ودعم حكامها الجدد، وذلك في خطوة قال مسؤول أميركي إنها تحظى بموافقة من واشنطن.!!!

ولفت د. محمد السعيد إدريس في الخليج الإماراتية، إلى أنه منذ الصدمة التي أحدثتها نتائج الإنتخابات البلدية التركية التي أجريت في ٣٦ آذار ٢٠٢٤ وتركيا منقسمة سياسياً حول دعوتين: الأولى للمعارضة، التي اكتسحت هذه الانتخابات بقيادة حزب الشعب الجمهوري، تطالب بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في القريب العاجل دون انتظار موعدها المقرر عام ٢٠٢٨؛ والثانية للرئيس أردوغان وحزبه الحاكم (العدالة والتنمية) ضمن «تحالف الشعب» الذي يضم حزب «الحركة القومية» بزعامة دولت بهشلى، ويطالب بتعديل الدستور.

ووفق المحلل، جاء الحدث السوري ليحدث انقلاباً هائلاً في توازن القوى بين الحكم والمعارضة، حيث ظهر الرئيس أردوغان بأنه صاحب الفضل في إسقاط نظام بشار الأسد، وإحداث التغيير في سوريا، وفتح باب عودة اللاجئين السوريين إلى بلدهم، وفتح أبواب سوريا أمام الشركات التركية ضمن عملية إعادة الإعمار، وهذا كله يصب في مصلحة حل أهم مشكلتين كانت تستغلهما المعارضة في النيل من مكانة أردوغان والدعوة إلى تغييره: اللاجئون السوريون والأزمة الاقتصادية. لكن الأهم أن الحدث السوري فتح أبواب حل الأزمة الكردية التركية وأقنع عبد الله أوجلان بالتوصية بحل حزب العمال الكردستاني، وامتد الأمر إلى الجناح السوري لهذا الحزب أي «قوات سوريا الديمقراطية»، التي اتخذت قراراً بالاندماج في النظام السوري الجديد، ومن ثم باتت الفرص متاحة أمام أردوغان ليتربع على عرش تركيا.!!!

ولفت تقرير في صحيفة نيزافيسيمايا غازيتا الروسية، إلى تنشيط الجهود الدبلوماسية بين موسكو وواشنطن، بعد مذابح الساحل؛ فقد عقدت موسكو وواشنطن مشاورات مغلقة في مجلس الأمن الدولي بشأن الاشتباكات الدامية في المناطق التي تسكنها الأقلية العلوية؛ ينبغي النظر في حل اللوضع في الساحل السوري بأسرع وقت ممكن من أجل وقف حلقات سفك الدماء نهائياً. تزعم الحكومة الانتقالية في دمشق أنها نجحت في إخماد بؤرة التوتر الأكبر منذ تغيير السلطة في سوريا. وتثير حقيقة المجازر التي وقعت في القرى والأحياء السكنية العلوية تساؤلات حول قدرة دمشق، بل واستعدادها لحماية مصالح كافة فئات السكان.

وفى ما يتعلق بدور روسيا، قال خبير العلاقات الدولية فلاديمير فرولوف، للصحيفة، إن "من المفيد لروسيا أن يكون لديها أكبر عدد ممكن من اتجاهات التفاوض مع إدارة ترامب، بالإضافة إلى



أوكرانيا". و"إذا لم يتم التوصل إلى سلام سريعًا في أوكرانيا ووصلت دبلوماسية ترامب إلى طريق مسدود، فمن المهم أن يحافظ الرئيس الأمريكي على اهتمامه الشديد بالحوار ولا يبرد تجاهه". وبحسب فرولوف، هناك خطر كبير من أن يقوم الجانب الأمريكي، بعد حل الوضع في أوكرانيا، بتقليص تفاعله مع روسيا، وهذا لا يتوافق مع المصالح الروسية. "موسكو تفضل صداقة جيوسياسية طويلة الأمد" مع الإدارة الحالية.

ورأى دهام العزاوي أنّ اتفاق الرئيس الشرع، وقائد "قسد" مظلوم عبدي، يعد بمثابة نقطة تحول هامة في تاريخ سوريا المعاصر، كونه يوحد الفرقاء ويضع الأسس لمصالحة وطنية مستدامة، وهو بمثابة رسالة قوية لكل من راهن على فشل الشعب السوري في تحقيق وحدته وأمنه، بعد سقوط نظام الأسد... ويبدو أن إعلان الإدارة الأميركية الجديدة عن نيتها سحب القوات الأميركية من شرق سوريا وتأييدها اتفاق السلام بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني، قد خفف العبء عن مظلوم عبدي، ودفعه للموافقة على تسليم السجون، بعد أن كان قراره في السابق مرهونًا بالموافقة الأميركية؛

وتابع العزاوي: لا شك أيضًا أن الاتفاق لم يكن وليد اتفاق داخلي بين الشرع ومظلوم عبدي فحسب. فالنوايا الصادقة لا تشفع في تمرير اتفاق تاريخي له انعكاساته الإقليمية والدولية؛ وعليه، فإن الأجواء الدولية كانت من أهم العوامل التي ساندت الاتفاق الحكومي الكردي. فالولايات المتحدة أعطت الضوع الأخضر لقائد قوات "قسد" بالمضي بالاتفاق، ودمج قواته في وزارة الدفاع السورية، كجزء من إستراتيجية ترامب في التخلص من الأعباء المالية لـ"قسد"، والتي تكلف الموازنة الأميركية ما يزيد عن ٥٠٠ مليون دولار سنويًا، منذ عام ٢٠١٥.

والواضح أن الرؤية الأميركية أخذت ومنذ سقوط الأسد، تركز على إعادة تأهيل سوريا لكي تكون فاعلًا أساسيًا في ترتيبات الشرق الأوسط الجديد، وأن إقامة نظام جديد في سوريا مرتبط، بتدفق النفوذ الأميركي في سوريا في المستقبل المنظور، لجهة التطبيع المستقبلي مع إسرائيل، ومحاصرة مهدداتها الأمنية المتمثلة بحزب الله اللبناني، أو لجهة تعزيز الامتيازات الاقتصادية للشركات الأميركية في سوريا، في قطاعي النفط والغاز والبني التحتية.

وعليه، أعطت إدارة ترامب الضوء الأخضر لإعادة تأهيل ومساندة النظام السوري الجديد، وتسهيل سيطرة الجيش السوري على كامل الأراضي السورية؛ ولهذا فمن الراجح أن تشهد المرحلة المقبلة، توجهًا أميركيًا لتخفيف أو رفع العقوبات الاقتصادية الأميركية والأوروبية؛ وبما يساعد في تسهيل تعاملات المصارف الدولية مع سوريا، والبدء بعلاقات دبلوماسية تمكن القيادة السورية من ضبط



الواقع الأمني، وإعادة دمج سوريا في المنظومة الدولية، بعد أن تضمن أن النظام الجديد لن يكون محطة لتصدير الإرهاب.

أما تركيا، فرغم قبولها الحذر بالاتفاق، إلا أن الواضح أن الاتفاق جاء كنتيجة مباشرة للإعلان التاريخي المهم لحزب العمال الكردستاني التركي، بوقف نشاطاته العسكرية ضد الجيش التركي، مما شكل دافعًا لقادة سوريا الديمقراطية، للمضي بتوقيع الاتفاق، وتسعى تركيا إلى ألا يَضمن الاتفاق مستقبلًا، أي سيطرة سياسية وأمنية لـ"قسد" في مناطق شمال وشرق سوريا، وألا يرسخ أي نوع للحكم الذاتي لأكراد سوريا، يمكن أن يهدد مستقبلًا الأمن القومي التركي.

ولكن كما يقال فإن النوايا الطيبة في السياسة لا تصمد؛ وعليه فإن استمرار هذا الاتفاق إلى نهايته محفوف بجملة من المخاطر، لعل أهمها ما يتعلق بإعادة دمج قوات قسد في صفوف الجيش السوري، فهل سيتم دمج كل عناصرها البالغ عددهم ١٢٠ ألف مقاتل، أم سيتم قبول مجموعات وتسريح مجموعات أخرى وإحالتهم لوظائف مدنية؛ وهل سيتم قبول المقاتلين الأكراد وتسريح المقاتلين العرب في قسد؛ ثم ماذا بخصوص الأسلحة الأميركية، فهل سيقبل النظام الجديد وكذلك تركيا باحتفاظ "قسد"، بأسلحتها الأميركية المتطورة أم سيصار إلى نزعها وتحويلها لبقية فصائل الجيش السوري؛ وهل سيتم توزيع قوات "قسد" على وحدات ومناطق انتشار الجيش السوري، أم ستبقى القوات الكردية متمركزة في مناطقها الحالية؟

أما من الناحية الاقتصادية، فرغم أن الاتفاق سيفتح آفاقًا اقتصادية مهمة للاستثمار الأجنبي، ويعين في تغيير بنية الاقتصاد السوري، عبر إلغاء القوانين الاقتصادية الاشتراكية القديمة والمعرقلة للاستثمار، فإن انتزاع سيطرة قوات "قسد" على مصادر التمويل المالي الكبيرة المتحصلة من تهريب النفط والغاز والزراعة والمعابر، ليس بالأمر الهين، في ظل وجود مافيا السلاح والجريمة والمخدرات، وفي ظل وجود جماعات كردية رافضة للاتفاق، ومجموعات منفلتة لمقاتلين أجانب، استمرأت تجارة المخدرات وتهريب النفط والسلاح عبر الحدود.

ولاشك أن التحدي الإسرائيلي لا يزال يشكل أهم العقبات المستقبلية لعرقلة الاتفاق؛ فالاتفاق أعاد الأكراد لحضن الدولة السورية، مما شكل ضربة لإستراتيجية تل أبيب في تحريك ملف الأقليات في سوريا، وإضعاف نظامها الجديد؛ وعليه، فمن المرجح أن تعيد إسرائيل تفعيل إستراتيجيتها، عبر دعم بعض الأطراف الكردية وغير الكردية المتضررة من هذا الاتفاق؛ ختامًا، يبقى هذا الاتفاق خطوة حذرة في مسار سياسي معقد، حيث سيتحدد مستقبله على قدرة الأطراف المعنية على الموازنة بين المصالح المتضارية وإدارة التحديات الداخلية والخارجية.!!!



وتحت عنوان الانتقال في سوريا مهدد، قالت صحيفة لوموند الفرنسية، في افتتاحية عددها أمس، إن سوريا قدّمت خلال الأيام القليلة الماضية وجهين: الوجه الأسوأ، ثم وجه الأمل. ورأت الصحيفة أنّ الانتقامات الدموية التي نفذها بعض رجال السلطة السورية الجديدة ضد الأقلية العلوية أعادت إحياء شبح انزلاق البلاد إلى أعمال عنف طائفية لا نهاية لها، يغذيها تطرف إسلاموي كان أحمد الشرع أحد أتباعه قبل أن يبتعد عنه؛ فأمام أول اختبار كبير له منذ وصوله إلى السلطة، تحرك أحمد الشرع بسرعة متعهداً بالعثور على مرتكبي الانتهاكات ومعاقبتهم؛ لم يكن لديه خيار آخر، فسلطته وصورته على المحك. وتعد اللجنة التحقيقية التي تم تشكيلها (بمشاركة أعضاء علويين) خطوة أولى، لكن يجب أن تسفر عن نتائج، ويجب تحقيق العدالة، حتى لو كان ذلك ضد من اعتمد عليهم الشرع في الماضي؛

وما إن عاد الهدوء بالكاد إلى المعقل العلوي حتى تم الإعلان عن اتفاق واعد في دمشق يوم الاثنين الماضي على الجبهة الطائفية الثانية التي تواجهها السلطات الجديدة؛ يتعلق الأمر بالاتفاق الذي توصّل إليه الشرع وقائد القوات الكردية التي تسيطر على شمال شرق البلاد، مظلوم عبدي. وهو ما يبعد في المدى القريب خطر التفكك الذي سيحكم على سوريا بالبقاء لعبة في أيدي القوى الإقليمية الرئيسية، سواء كانت تركيا أو إيران أو إسرائيل؛ وبالطبع، ما يزال هذا الاتفاق المبدئي بحاجة إلى تطبيقات دقيقة، من دمج الميليشيات الكردية ضمن قوات الأمن التابعة للنظام الجديد إلى تقاسم عائدات الإنتاج النفطي والغازي المتواضع لبلد دمرته الحرب الأهلية والعقوبات الدولية؛ ومع ذلك، فإنه يمثل قطيعة كبيرة مع النهج الذي تعاملت به عائلة الأسد مع الأقلية الكردية لعقود؛

هاتان الصورتان لسوريا تثيران بلا شك تساؤلات كبرى لدى الدول التي يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على مستقبلها وتحديداً، تلك القادرة على التأثير في قرار الإبقاء على العقوبات المرتبطة بالنظام السابق أو رفعها، والتي ما يزال البلد يدفع ثمنها، تقول لوموند، موضّحة أنه من المفهوم أن هذه الدول تفضل التريث لتقييم مدى جدية أحمد الشرع في استعادة السيطرة على الوضع وضمان العدالة فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبت في الأيام الأخيرة؛ لكن هذه الموجة من العنف تؤكد أيضاً أن أي غياب لتحسين الأوضاع المعيشية للسوريين سيفيد أولئك الذين لا يريدون نجاح الانتقال الجاري. ومع ذلك، فإن الفشل في تحقيق ذلك سيضمن استمرار معاناتهم.!!!

الأراضى الفلسطينية المحتلة:

باحثون إسرائيليون: لا الترانسفير ولا تجديد القتال.. نعم للطريق الثالثة لتحقيق أهداف الحرب..؟!!

يؤكد باحثون وقادة عسكريون سابقون عدم جدوى الرهان على الخيار العسكري فحسب، ويقولون إنه ينبغي استعادة المحتجزين أولاً ورهن إعادة إعمار غزة بنزع سلاح حركة حماس.



ويقول الباحثان الإسرائيليان في معهد دراسات الأمن القومى التابع لجامعة تل أبيب، عاموس يادلين وأودي أفينتال، في مقال مشترك نشره موقع القناة ١٢ العبرية، إنه مع نهاية المرحلة الأولى من صفقة التبادل والمفاوضات الصعبة لتحرير بقية المخطوفين، لم تحقق إسرائيل هدفى الحرب المركزيّين في غزة: إعادة جميع المخطوفين الأحياء لإعادة التأهيل، والأموات للدفن؛ وتفكيك حُكم حماس.

ويقولان أيضاً إنه على خلفية المفاوضات الصعبة مع حماس، يبدو أن هناك خلافاً في المجتمع الإسرائيلي بين الأغلبية الداعمة للصفقة بـ"أي ثمن" ومَن يعتقدون أنه لا يمكن أن تبقى "حماس" في السلطة، وطبعاً، لا يجب الاستجابة لمطالب الحركة: الانسحاب الكامل للجيش من قطاع غزة وضمانات بشأن إنهاء الحرب وإعادة إعمار القطاع. وبحسب المقال: يوجد لدى إسرائيل ثلاث أدوات ضغط أساسية على حماس! الأولى، تجديد القتال! الثانية، منع دخول المساعدات الإنسانية الذي أعلنته إسرائيل مع نهاية المرحلة (أ)؛ والثالثة، منع إعادة إعمار القطاع، وهو ما تحتاج إليه حماس كي لا يتم التعامل معها على أنها تسببت للمواطنين في غزة بدمار لا يمكن إصلاحه.

ويرى الكاتبان أنه من الواضح أن الحل العسكري وحده لن يحقق الأهداف في غزة، وفي كل واحد من الخيارات سيتوجب على إسرائيل بناء بديل من حماس — جهات تسيطر على المساعدات، في موازاة نزع سلاح الحركة وسلطتها بالتدريج. ويؤكدان أنه ومن أجل الدفع بنزع السلاح في غزة على أساس إعادة الإعمار، يجب على إسرائيل الاستعانة بجهات فلسطينية محلية، وضمنها جهات لها علاقة بالسلطة الفلسطينية، بشرط أن تقوم بإصلاحات (وهذا ما تطلبه أيضاً الدول العربية، كشرط لكي تكون شريكة في إعادة الإعمار). وفي الخلاصة، يعتبران أنه لدى إسرائيل أداة ضغط كبيرة جداً لتفكيك حكم حماس في القطاع وإزالة التهديد العسكري من غزة وقتاً طويلاً، بشرط تخطي الشعارات، وتقديم مضمون واضح لمطلب إعادة الإعمار، في مقابل نزع السلاح، وأن تضع هذه الشروط أمام المنظومتين الإقليمية والدولية.!!!

أخبار ومواضيع متنوعة:

بوتين: نوافق على اقتراح وقف القتال في أوكرانيا بشروط... ترامب: واشنطن ترى أن التعاون مع موسكو بشأن أوكرانيا يسير بشكل جيد... فزغلياد: تركيا تبحث عن غطاء جديد في مكان غير صالح... وول ستريت جورنال: هل تستطيع أوروبا مواجهة روسيا بدون دعم أميركي... فزغلياد: الولايات المتحدة بحاجة إلى النفط الروسي للحروب التجارية..؟!!

أكد الرئيس بوتين، أن موسكو توافق على المقترحات بشأن إنهاء الأعمال القتالية، لكنها تنطلق من مبدأ أن ذلك ينبغى أن يؤدي إلى سلام طويل الأمد، ويزيل أسباب الأزمة. وأشار الرئيس إلى أن



"روسيا تؤيد وقف إطلاق النار لمدة ٣٠ يوما مع أوكرانيا، لكن السؤال هو كيف سيتم استغلال هذه الفترة". بدوره، أعلن الرئيس ترامب أن واشنطن ترى أن التعاون مع موسكو بشأن أوكرانيا يسير بشكل جيد، بما في ذلك قضية الأقاليم الروسية الأربعة الجديدة نقلت روسيا اليوم.

ولفت تقرير في صحيفة فزغلياد الروسية، إلى بحث تركيا عن دور جديد مع أوروبا، حيث يتعين على أوروبا أن تستجيب لرغبة الرئيس ترامب في تقليص مساهمة واشنطن في ضمان الأمن الأوروبي. جاء هذا الرأي على لسان وزير الخارجية التركية هاكان فيدان في مقابلة مع صحيفة فايننشال تايمز. وقال فيدان إن تصرفات ترامب "تعد بمثابة جرس إنذار لنا جميعا، يعني أننا بحاجة إلى الاتحاد وإنشاء مركز قوة خاصًا بنا". وأضاف فيدان أن تركيا مستعدة لأن تصبح جزءا من البنية الأمنية الأوروبية الجديدة في حال انهيار حلف شمال الأطلسي.

لكن الأمر سيستغرق وقتا طويلا حتى تشكل الدول الأوروبية قوة مشتركة، وتركيا لا تملك الوقت. ورغم استعراض الوحدة في كافة القمم، فقد بدأت بالفعل المنافسة داخل الاتحاد الأوروبي على زعامة المشروع العسكري الأوروبي الجديد؛ فرنسا ماكرون تتقدم السباق حاليا، لكن ماكرون لن يكون رئيسا بعد عامين؛ وبريطانيا لديها جيش غير فعال تقريبا، وأسلحة نووية غير فعالة من دون الولايات المتحدة، وتفتقر تمامًا إلى آفاق القيادة؛ تظل هناك ألمانيا، التي تعاني العديد من المشاكل الداخلية، والأهم من ذلك، أن كثيرين في أوروبا تاريخيًا غير مستعدين لرؤية ألمانيا كزعيمة لأي شيء عسكري (وخاصة بولندا). وهذا يعني أنه لا توجد حتى الآن احتمالات حقيقية لإنشاء "مركز قوة" في أوروبا.

واعتبر تقرير الصحيفة أنه ينبغى لتركيا ألا تتطلع إلى أوروبا، إنما إلى موسكو- عاصمة إحدى الدول القليلة في أوراسيا القادرة على ضمان أمنها وأمن حلفائها بشكل مستقل تمامًا. إن التقارب مع موسكو كان ظرفيًا، وإذا تحدّثنا عن تحالف ما وثيق مع روسيا كقوة نووية، فسوف يتعين على تركيا أن تتخلى، بالأفعال وليس بالأقوال، عن العديد من المشاريع الطموحة في القوقاز والبلقان وليبيا..!!!

وذكر تقرير لصحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، أنه في حين لدى أوروبا مجتمعة قوات عسكرية قوية ومجهزة، إلا أنها لا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على الدعم الأميركي في مجال الاستخبارات والدفاع الجوي والبنية التحتية للقيادة. وأضاف مراسل الصحيفة في بلجيكا، دانيال مايكلز، أنه رغم أن الجيش الروسي ضعف بفعل الحرب في أوكرانيا، إلا أن قدرته على إعادة بناء نفسه بسرعة تشكل تهديدا مستمرا على الأمد الطويل.



وتابع التقرير، إنه إذا تضاءل الدعم الأميركي أكثر مما هو عليه الآن، ستواجه أوروبا تحديات كبيرة في الدفاع عن نفسها، وبالتالي عليها أن تستثمر بكثافة في قدراتها الدفاعية. ودلل الكاتب على تراجع الحضور الأميركي في غياب قوات الولايات المتحدة عن تدريب حلف الناتو الشهر الماضي.

وأكد الكاتب أنه رغم بعض نقاط الضعف، إلا أن القوة العسكرية لأوروبا مجتمعة تُعد هائلة؛ إذ تمتلك القارة ١.٩٧ مليون جندي نشط، متفوقة على روسيا التي لديها ١.٣٤ مليون جندي، كما تتفوق أوروبا في المعدات الأساسية، إذ تمتلك ٣٢ ألفا و ٧٠٠ مركبة مدرعة، مقارنة بـ ١٠ آلاف و ٧٠٠ في روسيا، إضافة إلى ٢٢٠ وحدة مدفعية مقابل ٢٠٠ لروسيا، و ٢١٠ طائرة مقاتلة مقارنة بـ في روسيا، و ١٠٠ لدى موسكو. ولكن رغم هذا التفوق العددي، فإن اعتماد أوروبا على الدعم الأميركي في مجال الاستخبارات والدفاع الجوي يشكل تحديا رئيسيا، وهو الحلقة الأضعف في الدفاعات الأوروبية.

ووفق التقرير، "كثف الناتو تدريباته العسكرية، محاولا التركيز على الدفاع الجماعي، وفي العام الماضي شارك ٩٠ ألف جندي، و ٨٠ طائرة، و ١١٠ مركبة قتالية في أكبر مناورة للحلف منذ الحرب الباردة، ومن المقرر إجراء ١٠٠ مناورة عسكرية، هذا العام، لتعزيز جاهزية القوات الأوروبية". ووفق المعهد الدولى للدراسات الإستراتيجية، فقدت روسيا نحو واحدة من كل ٥ طائرات أرسلتها إلى المعركة، بينما تستثمر أوروبا بنشاط في تحديث أسطولها، ومن المقرر، أن تمتلك أكثر من ٥٠٠ مقاتلة من طراز إف-٣٥ بحلول عام ٢٠٣٠، حسب التقرير.

ولكن وول ستريت جورنال حذرت من أنه رغم خسائر موسكو الفادحة في المعدات والعتاد، إلا أنها لا تزال قادرة على إعادة بناء جيشها بسرعة، وهو ما يثير قلق المسؤولين الأوروبيين. وحذر الأمين العام لحلف الناتو، مارك روته، من أن الصناعة الدفاعية الأوروبية "لا تزال صغيرة جدا ومجزأة للغاية وبطيئة" لتعويض النقص في العتاد العسكري. وأوضح التقرير، أنه ونظرا لتزايد المخاوف بشأن غياب الولايات المتحدة، فإن القادة الأوروبيين يبحثون عن بدائل لتعزيز دفاعاتهم في استقلالية، وسيتطلب سد الفجوات العسكرية استثمارات ضخمة في السنوات القادمة.!!!

وتناول تعليق في صحيفة فزغياد الروسية، احتمال تقرّب واشنطن من موسكو لأسباب تخص الصين؛ فقد قُدّم مشروع قانون إلى الكونغرس الأمريكي يقترح توجيه ضربة أقوى للقطاع المصرفي وقطاع الطاقة في روسيا إذا لم تنجح المفاوضات بشأن أوكرانيا. من ناحية أخرى، نقلت وسائل إعلام غربية، عن مصادرها، أن الولايات المتحدة تدرس إمكانية تخفيف العقوبات ضد روسيا، بما في ذلك سقف سعر النفط الروسي. وعلق الخبير في الجامعة المالية التابعة للحكومة الروسية وصندوق الأمن الوطني للطاقة، إيغور يوشكوف، فقال:



"أظن أنه يمكننا أن نتوقع رفع هذه العقوبات إذا اجتمعت عدة عوامل: أولاً، إذا سارت عملية التفاوض بشكل جيد واتفقت الأطراف على توقيع اتفاقية سلام؛ ثانيًا، إذا واصلت الولايات المتحدة حربها التجارية مع المكسيك وكندا، وهما أكبر موردي النفط للولايات المتحدة، واستمرت في ممارسة الضغوط على فنزويلا وإيران. فحينها، قد تسعى واشنطن إلى التقرّب من روسيا لتظهر لجيرانها أن لديها مصادر بديلة للنفط؛

وثالثًا، سيكون ذلك بمثابة ضربة قوية للصين. ستظهر الولايات المتحدة أنها مستعدة لشراء النفط الروسي حتى لا تتعاون روسيا بشكل نشط مع الصين ولا تعزز من قوة منافستها العالمية". وختم يوشكوف بالقول: "من الصعب للغاية الآن تقديم توقعات بشأن النفط. لا يزال الوضع غير مؤكد، ويمكن أن يتغير بسرعة. يُدلون بتصريحات متناقضة للغاية كل يوم. لذلك لا أستبعد في الوقت الحالي حتى السيناريوهات الأكثر تطرّفًا".!!!

الغارديان: هل بريطانيا مستعدة لوقوع كارثة.. ؟!!

كتب تيم لائغ في صحيفة الغارديان البريطانية، قائلاً: الحقيقة أننا كمواطنين في المملكة المتحدة نعيش في عالم خيالي وهو إرث الامبراطورية البريطانية بينما هناك أزمات كبيرة يمكن أن تواجهنا ولسنا مستعدين لها؛ لقد سمعنا جميعا عن ملصق الحرب العالمية الشهير "حافظ على هدوئك واستمر". ولكن هذا الشعار ليس إلا وهما؛ إذ لم يتم الإعلان عن الملصق خلال الحرب ولم يُكتشف إلا بالصدفة بعد عقود؛ والحقيقة أن الأوهام تربك استعدادنا لمواجهة الأزمات التي قد نواجهها. وخلال قيامي بإعداد تقرير اللجنة الوطنية للتأهب للأزمات المحتملة، وبعد بمراجعة حالة مرونة الغذاء المدني في المملكة المتحدة وجدتُ أن هناك استعدادًا ضئيلًا، واهتمامًا ضئيلًا بإشراك

وأوضح الكاتب أنّ إطار المرونة الحكومي الرسمي يعتمد على ثلاثة مبادئ سليمة: أولًا، اتباع نهج يشمل "المجتمع بأكمله"؛ ثانيًا، الوقاية خير من العلاج؛ وثالثًا، بناء فهم مشترك للمخاطر. ولكن ماذا يعني هذا عمليًا؟ إن كل ما سبق ليس كافيًا على الإطلاق؛ إذ تبين أنه لا توجد مشاركة حقيقية للناس؛ ففي صباح يوم ٢٢ أيار من العام الماضي، وقبل ساعات من الدعوة للانتخابات العامة، صرّح النائب المحافظ أوليفر دودن، نائب رئيس الوزراء آنذاك، في مؤتمر للصناعات الدفاعية بأنه يريد من كل فرد في المملكة المتحدة تخزين ما يكفيه من الطعام والماء لثلاثة أيام؛

يشير سجل المخاطر الوطني إلى ٨٩ خطرا يواجهنا، ولكنه بالكاد يشير إلى خطر الغذاء رغم أن معظم آراء الخبراء التى استطلعتها توقعت تحديات هائلة فى مجال الأمن الغذائى على المديين القصير والطويل؛ وقد يُريح نشر نصائح التأهب للطوارئ على موقع إلكتروني ضمائر مُخطِّطي



الحكومة المركزية، لكن من الواضح أنه ليس كافيًا. فقد طوّرت دولتان قمتُ بدراستهما، وهما لاتفيا والسويد، نصائح عملية للمواطنين؛ حيث أعادت السويد توجيه سياستها الغذائية جذريا، وتعتزم تعزيز التنوع في نظامها الغذائي، بما في ذلك إنشاء مخازن أغذية وطنية مُوزّعة. كما تُصدر السويد تشريعات جديدة تُحمِّل رؤساء البلديات مسؤولية ضمان حصول الجميع على الغذاء في حالات الأزمات. ولطالما كان التخزين عنصرًا أساسيًا في التأهب للأزمات عبر التاريخ البشري، ولكن في العالم الحديث، سويسرا فقط هي التي تحتفظ بمخازن أغذية وطنية.

أما اللاتفيون الذين تحدثت إليهم فقالوا: "نخبر شعبنا أنه إذا تم غزونا، فستنهار الحكومة"؛ وهذه المعلومة ليست لتخويف الجمهور بل لتركيز انتباهه الجمهور حتى يعرف الناس كيف يساعدون أنفسهم وبعضهم في حال وقوع صدمات. وكل منزل لديه مجموعة من البطاقات تحتوي على هذه المعلومات. إذن، ما العمل؟ يُجادل تقريري بأن حماية الجمهور تعتمد على اتخاذ إجراءات على المستويات الوطنية والإقليمية والمجتمعية والأسرية، حيث أن مجرد مطالبة الناس بتخزين الطعام أمرٌ سخيف. وكما أخبرني من أجريت معهم المقابلات، من الوهم الاعتقاد بأن كل شخص قادر على الاعتناء بنفسه؛ فالقدرة على الصمود ليست ميزةً إضافية، بل تنبع من كيفية عمل النظام الغذائي، وكيفية تعاملنا مع بعضنا وهذا يتطلب عملا مجتمعيا ولهذا أقترح نهج "الاحتياط"؛

والقاعدة الأولى في تخطيط المرونة للأمن الغذائي هي محاولة منع الأزمات في المقام الأول من خلال نظام غذائي مستدام؛ لكن القاعدة الثانية هي المساعدة في بناء القدرات للتعافي بعد وقوع الصدمات لأن الأمور لا تبقى كما هي. والبلد الذي يتوقع أن يكون الطعام على الرفوف ٣٦٤ يومًا في السنة (باستثناء يوم عيد الميلاد) ببساطة غير مستعد للصدمات.

وأضاف الكاتب: لقد سُنانا جميعًا في اجتماع رسمي مقيد حضرته العام الماضي، عن عدد منا لديه "حقيبة يد" - حقيبة يمكنك تعليقها على كتفك للهروب عند وقوع الخطر، مع الضروريات مثل جواز السفر وتفاصيل البنك والهاتف والشاحن والمفاتيح والنظارات والأدوية ومستلزمات الأطفال والنقود وتفاصيل الاتصال والطعام. وسُنلنا أيضًا عن عدد منا احتفظ بمؤن لحالات الطوارئ، احتفظ معظمهم بالحقيبة، وكان عدد أقل منهم يمتلكون مخزونًا طارئًا من المواد الغذائية؛ ولكن من الأسهل بعد ذلك إعداد حقيبة للحمل بدلاً من تخزين كميات كبيرة ومكلفة من الطعام، ناهيك عن الماء، وهو ما تحتاجه بشدة على المدى القصير. يُذكّر المكتب الفيدرالي السويسري للحماية المدنية مواطنيه بأنه يمكنهم الاستغناء عن الطعام لمدة ٣٠ يومًا ولكن لا يمكنهم الصمود دون ماء لأكثر من ثلاثة أيام فقط؛ إن عام ٢٠٢٥ ، وفق وزارة البيئة والغذاء والشؤون الريفية، هو العام الذي يجب أن تتم فيه معالجة الأمن الغذائي وعليكم أن تفعلوا ذلك. فالحكومة وحدها هي القادرة على توفير التوجيه الذي تشتد الحاجة إليه، ويجب على الجمهور محاسبتها إن لم تفعل، ونأمل أن يحدث ذلك قبل وقوع الكارثة.!!!!



تنويه:

هذا التقرير يرصد المواقف والآراء الواردة في مجموعة من الصحف العربية والعالمية حول القضايا الساخنة محلياً وإقليمياً ودولياً، ولا يعبر بالضرورة عن رأي حركة البناء الوطني.